

الراديكالية الزائفة

عامر محسن

«الوفاء» يكون في التشابه مع محيطك وأن تضرب بسيف من يمؤك، وهكذا تعمل الهيمنة. ولكن، في الحقيقة، من الأشرف بكثير، في حالة كهذه، أن تقوم بالعمل وأنت واع لأنه لا يتسق مع مبادئك، وأن تظل وفتياً لها - ولو عبر الصمت - ولا تبحث عن الراحة، فعندها، أقله، ستملك فرصة للنجاة (أما حين تسامم على رأيك وفكرك وهويتك، وتضعف في هذا المجال، فأنت قد انتهيت - فكرياً - إلى غير رجعة).

فلسطين كاختبار للراديكالية

في مقال سابق، اقتبسنا نقداً وجهه الباحث ستيفن غوانز لمواقف اليسار الغربي من القضايا العالمية، مفاده أن هذا اليسار لا يتعاطف و«يتبنى» طرفاً إلا إن كان في حالة «الضحية الكاملة»: الأقليات العرقية التي تضطهدها الشرطة في الغرب، اللاجئون الأجانب الذين يتم التمييز ضدهم، السكان الأصليون الذين تسرق أرضهم. ولكن، ما أن لا يعود الضعيف أعزلاً، ويحمل سلاحاً ويقاوم، أو يمسك بنظام حكم ويواجه خيارات حقيقية، يصبح من المستحيل على الناشطين الغربيين دعمه، بل يقفون في أحسن الأحوال موقفاً حيادياً و«نقدياً» حين تواجه أنظمة في فنزويلا وكوبا وكوريا هجوماً وعدواناً اميركياً، هذا إن لم يدعموا خطة «تغيير النظام» (في بلدنا، يذهب بعض «اليساريين» إلى حد تقريع واشنطن لأنها لم تستثمر في حروبها علينا بشكل كافٍ، ولم تشن اجتياحات دعماً للضحية الديمقراطية). أضحت مقتنعة بأن هناك «معياراً ليبرالياً» يحكم السواد السياسي للناشطين في الغرب، بمن فيهم أكثر من يدعي الراديكالية واليسارية: أي أنهم مستعدون للتعايش مع خرق أي مبدأ يساري (أن لا تكون الدولة اشتراكية، مثلاً، أو استمرار الظلم الاجتماعي والعنصرية) ولكن خرق أي من قواعد الديمقراطية الاجرائية، أو تقييماً سلبياً من «فريدم هاوس»، يجعله «نظاماً لا يمكن الدفاع عنه». لهذا السبب يرتبط نقد الامبراطورية وحروبها، لدى أكثر هذه الأوساط، بالإدانة المسبقة لكل الأنظمة المعادية لاميركا في الوقت نفسه؛ والتأكيد الدائم على الموقف النقدي من النظام الكوبي، أو رفض الحكم الشمولي في كوريا، وإدانة النظام في طهران. حتى اليساري العربي في الغرب، الذي يريد أن ينتقد سياسات واشنطن واسرائيل، عليه تاريخياً أن يحاكي هذه اللعبة، وهو يعرف أن نقده لن تكون له «مصادقية» هناك إن لم يقترن بالتبرؤ من صدام حسين وحافظ الأسد ويأسر عرفات (وهذا قد يفسر خطاب العديد من المثقفين العرب في الغرب، الذين يعلنون عن معارضتهم للامبراطورية وللحركات التي تقاومها في آن، وهم ضد النظام وضد المعارضة المسلحة، وضد ترامب وضد كيم جونج-أون، ويرفضون «الخيارات الثنائية»).

المشكلة الأكبر هي حين يتم تطبيق هذا المنطق معكوساً. في فلسطين، حيث أصبح مجرد التعبير عن دعم المقاومة المسلحة وخيار التحرير من دون مواربة أمراً مكلفاً (لن نسمعه في أوساط الخليج، وهو وصل إلى حد تجريم قائله في الغرب، والمقارنة مع حالة سوريا هنا مذهلة)، تتجلى القيم الفعلية لمن يدعي الراديكالية. هناك جيل كامل من «الناشطين» العرب والغربيين، يدعي دعمه للشعب الفلسطيني ورفضه للاحتلال، ولكن من ضمن «المعيار الليبرالي» المذكور أعلاه، من يحاضر باستمرار للفلسطينيين عن مزايا العمل اللاعنف، وسبيل «المقاومة المدنية»، وكيفية «إحراج» اسرائيل أمام المجتمع الدولي يتبع، في وعيه أو لارعيه، «تكتيكاً» واضحاً: تحويل الفلسطينيين إلى «الضحية الكاملة»، التي تروق للناشطين الغربيين وتمثل للقانون الأميركي ويمكن الدفاع عنها في جامعات اميركا بحماسة وبلا تحفظ. ولكن ما هي العلاقة بين هذا وبين تحرير فلسطين، أو تحصيل الفلسطينيين لأي من حقوقهم، أو رد القمع الصهيوني عنهم، فنحن لا نعرف تحديداً (بل إن التاريخ مليء بقصص «الضحية الكاملة»، التي زادت على ضعفها نبلاً، وهي دائماً تهزم وتباد).

مقابل هذا المنطق، يمكننا أن نعود إلى أدبيات السبعينيات، التي يسخر منها «اليساري الجديد» والليبرالي الغريباوي، ويعتبرها وصفاً للفشل وماضياً تجاوزناه. في كتابات «الجبهة الشعبية» أوائل السبعينيات، مثلاً، تجد منطقاً بسيطاً وسلساً، ولكنّه متماسك وواضح حول الاستعمار الصهيوني وطريق التحرير، ومركزية العمل العسكري في ذلك (أنظر، مثلاً، «الفكر العسكري للجبهة الشعبية» - وهو عبارة عن حوارات مع القائد العسكري «أبو همام» - و«الجبهة الشعبية والعمليات الخارجية». والكثير من منشورات «الهدف» في اوائل السبعينيات، ومن سلسلة كان يرأس تحريرها غسان كنفاني؛ ومن بهمة فكر الشهيد ومبادئه، عليه تتبّعها عبر هذا الانتاج أيضاً، وليس القصص والروايات فحسب). تقرأ محاججة عن العمليات الخارجية أكثر إنقاعاً ووضوحاً من أي «خطة طريق» يتم طرحها اليوم على الفلسطينيين: اسرائيل قد خلقها الغرب وديمها وبيقيها على قيد الحياة، فمن غير المنطقي أن يتوقع الغرب أن يظل معزولاً عن مأساتنا، أو أن يعتبر نفسه «وسيطاً» فيما هو يشجع استمرار الكيان الصهيوني. أكثر من ذلك، اذا لم ننقل الحرب إلى أرضهم ومصالحهم، فلن يكون للغربيين أي حافز، على الإطلاق، لدعم شعبنا أو الضغط على اسرائيل أو التحسب من دعمها. نحن شعبٌ تشردٌ وعلينا أن نقاتل حينما نحن موجودين، لا أن نحصر صراعنا بحلبة يرسمها عدونا. المسألة لا علاقة لها على الإطلاق بأن «نبدو محقّقين» أو أن نكون «أنصار سلام» أو نفضل حلّ دولة أو دولتين، فنحن محقّقون منذ عقود وهذا لم يصنع فارقاً، واسرائيل، كأى محتلّ - لا حافز لديها لعقد سلامٍ وهي لا تواجه ضغطاً عسكرياً.

في عهد الامبراطورية تنتشر الراديكالية الزائفة، والمعارضات التي تناسب النظام، ويسار تحت «سقف» ليبرالي. التحدي هو أن تجد، في التراث والماضي ووعود المستقبل، تكتيكاً يقدر على مواجهة خطاب الهيمنة، وأن تظل وفتياً لأفكارك في عالم بلا مبادئ. مفهوم «الراديكالية» يظل في عين من يراه، ولكن الأكد هو أن جذرية الزمن القادم - أقله تلك التي لا تقوم على الفاشية - لن تأتي من الغرب ولا من مسوخ النقط.

من بيروت الى كاراكاس، الأمثلة الأهم للاصطفافات التي نراها حولنا هي أن مصالح القوة وحساباتها تحكم المواقف التي يتوزع عليها الناس أكثر بكثير من «النظرية» أو الكلام السياسي (بمعنى rhetoric) أو تحليلك للتاريخ والسياق. السؤال الدائم في بيروت هو عن ما يجمع أوساط الإعلام الخليجي مع جمهور المنظمات الغربية مع اليسار «الجديد»، وكل منهم يعتمد على مرجعيات سياسية و«فلسفية» مختلفة الى حد التناقض والتصادم، حتى يقفوا جبهة واحدة في أكثر الأسئلة الأساسية، وصولاً الى موضوع «جبهة النصر» و«المفاضلة» بينها وبين المقاومة. من زاوية نظرية بحث، لا توجد امكانية لتفسير هذه الاصطفافات «من داخلها». أي اعتماداً على نظرة كل طرف الى نفسه؛ ولا تصبح منطقية إلا لو وضعت في إطار أوسع يوضف موازين القوى على المستوى العالمي، والأهداف والمصالح الحقيقية لهذه القوى في بلد مثل لبنان. كما يقول أسعد أبو خليل، حتى المثقفين والنخبويين الذين يباعون بين أنفسهم وبين 14 آذار، وينقدونها ويسخرون منها (بعد أن انتهت فعلياً وأصبحت كياناً اسمياً)، مشكلتهم الأساسية مع 14 آذار هي أنها «لم تعادِ «حزب الله» كفاية»، ولم تكن جذرية كفاية في وجهه، ولم تفتح معه المواجهة الشاملة بأي ثمن (وهؤلاء، من الضروري أن نضيف، لم يأخذوا موقفاً «ليبرالياً»، «مستقلاً» ونظيفاً، حتى ينقدوا المقاومة وشوائبها من موقع تفوق أخلاقي، بل هم انضوا في التبعية والرهانات المتطرفة، وقد طاطأوا الرأس لمختلف القوى وعملوا معها بصرف النظر عن «الأخلاق». طاطأوا الرأس للسعودية وقطر، ولأحزاب طائفية رجعية، وتماهوا مع «النصرة» وعبد الباسط الساروت - الذي اشتهر، باكراً، ببناء مسجل يطالب فيه بالإبادة، ولكن هذا «التفصيل» لم يصنع فارقاً، هم ليسوا مستقّلين ولا طهرانيين، ولو ادّعوا ذلك. ما حصل معهم، ببساطة، هو أنهم اختاروا الفريق الخاسر).

عن «التكتيك»

الطرح هنا هو ليس دفاعاً عن الطهرانية، أو عن مفهوم مثالي وصدامي للسياسة. على العكس تماماً، أن يكون لديك «تكتيك» وخطة وامكانية للتأقلم هو في أساس في كل مشروع، ولكن السؤال هو عن مكان هذا «التكتيك» ودوره. لدى الكاتب السوداني محمود المعتصم تشبيه يساعد على تقريب المسألة. يكتب المعتصم أن معيار النزاهة الفكرية والوفاء لأفكارك هو ليس في «أن تعيش وفقاً لأفكارك» وأن تمارسها بحرفية وإخلاص في حياتك اليومية. الإخلاص لأفكارك يكون ببساطة عبر أن تظل «وفياً» لها: أن تبنيها باستقلالية، وأن لا تغيّرهما بحسب مصلحة أو تماشياً مع جو محيط، أو لأجل تأشيرة أو وظيفة، أو حتى تندمج وترتقي في الغرب، الخ. أما كيف تعيش حياتك الفردية اليومية وتتعامل مع من هم حولك، يحتاج المعتصم، فهذا مجال مختلف تماماً وله اعتبارات مغايرة. إن كنت تؤمن بخيارات لا يوافق عليها أغلب المجتمع، أو معادية بجذرية للنظام، وانت مقتنع بها، فأنت لا تخدم أفكارك ولا تصبح انساناً نزيهاً ومبديئياً عبر الإصرار على أن تعيشها بحرفيتها وأن تطبقها بلا اعتبار لأي شيء. بل إن الموقع الذي يريدك النظام فيه، يضيف المعتصم، خاصة إن كنت جذرياً ومعارضاً وتحمل أفكاراً جديدة، هو أن تتحول إلى «كاريكاتور» معزول عن المجتمع وتمارس دور «المتطرف»، فهذا ما يضمن أنك لن تشكل يوماً تهديداً حقيقياً على النظام.

بهذا المعنى، المعارضة «الجذرية» التي يفضلها النظام هي على شاكلة النخب «الراديكالية» الأميركية التي تجدها في نيويورك وسان فرانسيسكو وفي المدن الجامعية، وهي كلها تحاول أن تعيش وفقاً لأفكارها. النظام يفضل أن تكون «جذرياً» يتكلم لغة نظرية لا يفهمها أحد خارج «الفقاعة»، ولديه قصة شعر غرائبية، وترتبطه علاقة نفور متبادل مع غالبية المجتمع المقصد هنا هو أن الجذرية، من دون تكتيك، تتحول بسهولة إلى غاية في ذاتها ومن ثم إلى كاريكاتور (parody). لا يهدد النظام بل يشكل معارضة «مريجة» له، لها موقعها ودورها الذي لن يتوسع. كمثل، يروي أحد الأساتذة أن قسم العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي قد انقسم أيام حرب فيتنام بين الأساتذة اليساريين، الراضين للحرب، وبين آخرين مؤيدين لها بشدة. «خطة» اليساريين حين اشتد الخلاف كانت، على ما يبدو، في أن يستقبلوا جماعياً في حركة احتجاج، ويتركوا القسم - بمؤسسته، وميزانيته، وتأثيره على آلاف التلاميذ وتخطيط مستقبل التدريس والبحث - في يد اليمينيين. فيما انصرف أكثرهم إلى «مراكز أبحاث مستقلة» هامشية، ولكنها أكثر اتساقاً مع أفكارهم (منذ الستينيات في الجامعات الأميركية، أصبح في وسعك أن تؤسس هذه المراكز المستقلة، على هامش الأقسام الرئيسية، ولو بأستاذين أو ثلاثة، وفي أي موضوع، من التاريخ الأفريقي - الأميركي الى دراسات «السيمبوسنز»).

بتعابير أخرى، كان «تكتيك» اليساريين «المبدئي» هنا يتلخص في أن يهّمشوا أنفسهم بأنفسهم (على المستوى العالمي أيضاً، النظام يفضل كثيراً أن تكون «داعش» على أن تكون عبد الناصر). في الوقت ذاته، فإن الجزء الثاني من المعادلة، أي أن تعرف ما تؤمن به وأن تظل مخلصاً له مهما جرى من حولك، هو ليس أمراً سهلاً كما يتصور البعض. من الشائع، وبخاصة في السياق العربي، أن تخون أفكارك تحت حجة التكتيك، وأن تحاول انقاذ المؤسسة أو القضية، أو نفسك، على حساب روحها. القاعدة البشرية هي أن تكون وفتياً لمن يدفع راتبك وللجو الذي يحيط بك، وليس لضميرك ووجدانك. التحدي الحقيقي هو حين تكون الأمور صعبة، وتضطر إلى الهجرة مثلاً، أو لا تعود هناك وظائف «نظيفة» واضطرت للعمل مع من لا يتوافق مع مبادئك (سأفترض أن الجوع والإذلال هو ليس طريقاً يمكن أن نتوقع من المرء سلوكه من أجل الاتساق مع قناعاته). الحل «المريح» هنا هو أن تتفق نفسك بأنك في المكان الصحيح، وأنتك منسجم مع قناعاتك، وأن



وتبدد أو هام وفرض معادلات، بدءاً من اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد عباس الموسوي عام 1992، وعدواني تموز 1993 ونيسان 1996، مروراً بالنحرير عام 2000 ونتائج حرب عام 2006، وصولاً إلى مفاعيل الحرب السورية ونتائجها وما آل اليه حزب الله على مستوى تطور القدرات، وإدراك تل أبيب القاطع لوجود إرادة صلبة بتفعيل هذه القدرات متى تطلب الموقف ذلك.

بأن يأتي الوفاق الوطني على حساب القانون أو على حساب عمل المؤسسة العسكرية وفقاً للقانون؟

في معرض تلاوة البيان الوزاري أمام مجلس النواب، أشار رئيس مجلس الوزراء الحالي إلى «اعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي حفاظاً على الوطن ساحة سلام واستقرار وتلاق».

فليسأل دولة الرئيس مستشاريه القانونيين عما إذا كانت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سوريا ولبنان تشكل جزءاً من القانون الدولي أم لا؟ وليشرح ما هي السبل القانونية لتعطيل تنفيذ المعاهدة، أو ليعترف بعدم تطبيق القانون، وبالتالي عدم الالتزام بالبيان الوزاري وبواجباته الدستورية.